المشكلة الاقتصادية... بين الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي.

د. بن سحنون سمير – المركز الجامعي تيبازة–

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة مختصرة بين المشكلة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الرأسمالي والمشكلة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الإسلامي، وذلك من خلال معرفة ماهية هذه المشكلة ومسبباتها في الاقتصاد الرأسمالي، والحلول التي أتى بها هذا النظام بعد فشل النظام الاشتراكي في التعامل معها، وفي مقابل ذلك نحاول معرفة وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي تجاه هذه المشكلة، وذلك من حيث أسبابها وطبيعتها، والحلول التي جاء بها الإسلام، كما احتوت هذه الدراسة على مناقشة عقلية وشرعية لمفهوم المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وكيفية إبطال الاقتصاد الإسلامي لهذا الفكر من خلال أدلة واقعية ملموسة، إضافةً إلى أدلة من القرآن والسنة.

Résumé :

Le but de cette étude est d'établir une brève comparaison entre le principe du problème économique de point de vue capitaliste d'un coté, et du point de vue de l'économie islamique d'un autre, et ceci en démontrant les causes de ce problème vue par les deux systèmes. En plus de cette comparaison, l'étude vise a montré les biens-fais de l'économie islamique qui propose des solutions concrètes pour ce problème, contrairement au capitalisme qui a échoué comme son prédécesseur qui est le communisme.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

منذ أن وُجد على هذه الأرض، و الإنسان يسعى و يكد لإشباع حاجاته و رغباته المختلفة والمتعددة، و ذلك في ظل موارده المحدودة، فكان ذلك السبب الرئيس لظهور علم الاقتصاد الذي يهدف إلى محاولة التوفيق بين كثرة الحاجات والرغبات من جهة، وقلة ومحدودية الموارد من جهة أخرى، سواءً كان ذلك على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي، وهو ما اصطلح عليه علماء الاقتصاد بمصطلح المشكلة الاقتصادية.

وقد اختلفت وجهات النظر بين مختلف الأنظمة الاقتصادية تجاه المشكلة الاقتصادية، فالاقتصاد الإسلامي يُخالف الاقتصاد الرأسمالي من حيث أصل وجود هذه المشكلة ومسبباتها وحتى في طريقة معالجتها والتعامل معها، فالرأسماليون يردون سبب هذه المشكلة الاقتصادية أساسا إلى ندرة الموارد الاقتصادية ولا ناهية الحاجات البشرية، بينما يخالف الاقتصاد الإسلامي هذا المبدأ ويرده بشدة.

بناءً على هذه المعطيات، كانت فكرة كتابة هذا البحث، وذلك انطلاقا من الإشكال الرئيسي التالي: **ما هي طبيعة المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالفكر الرأسمالي؟**

ويتفرع عن هذا الإشكال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- **هل يعترف الاقتصاد الإسلامي أصلا بوجود المشكلة الاقتصادية ؟**
- **كيف يرد الاقتصاد الإسلامي مفهوم المشكلة الاقتصادية و مسبباتها في الاقتصاد الرأسمالي ؟**
- **فيما تتمثل الحلول التي يقترحها الاقتصاد الإسلامي لحل هذه المشكلة ؟**

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذا الموضوع خاصة في ظل فشل الفكر الاقتصادي الرأسمالي ومن قبله الاشتراكي في التعامل مع هذه المشكلة وحلها، والإسلام – قبلهما– لم يترك شاردةً ولا واردةً إلا بينها وأصّلها وقدم الحلول الملموسة لحلها، والمشكلة الاقتصادية لم تشذ على ذلك، ففي القرآن الكريم والسنة النبوية المطّهرة الدواء والحل لهذه المشكلة الاقتصادية التي عان ولا يزال يعاني منها الأفراد والمجتمعات، وسيزالون كذلك–خاصة المسلمين منهم– ما داموا معرضين عن تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

المنارة للاستشارات

أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي من وراء هذا البحث هو بيان حقيقية وماهية المشكلة الاقتصادية، فالمُقرَر والمُدَرَس في جامعاتنا –للأسف– موافق للفكر الرأسمالي، الذي يعتقد –كما سيأتي معنا– أن سبب المشكلة الاقتصادية هو شح وبخل الطبيعة، ونحن كمسلمين نرد ذلك بشدة، لأن نعم الله لا تُعد ولا تُحصى، لذلك جاء هذا البحث أساسا بهدف تغيير هذا المفهوم السائد عند الكثير من المختصين عندنا، وبهدف كذلك حث الجهات المعنية إلى ضرورة تبني الاقتصاد الإسلامي كنظام اقتصادي مثالي و متكامل.

وبغرض الإجابة على الإشكال الرئيسي لهذا البحث وتحقيق أهدافه، قمنا بتقسيمه على النحو التالي:

المطلب الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي

وذلك بغرض معرفة أسباب هذه المشكلة عند الرأسماليين، والحلول المقترحة لحلها حسب هذا النظام.

المطلب الثاني: موقف الاقتصاد الإسلامي من المشكلة الاقتصادية

نحاول من خلاله معرفة هل يعترف الإسلام بوجود المشكلة الاقتصادية، وإن كان الجواب نعم ما هي الأسباب التي تقف وراء هذه المشكلة.

المطلب الثالث: مناقشة فكرية و شرعية لمفهوم المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي

و ذلك لإظهار بطلان النظرية الرأسمالية في هذه المسألة عقلا و شرعا.

المطلب الرابع: حل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

نبرز من خلاله الحلول العملية التي جاء بها الاقتصاد الإسلامي لحل هذه المشكلة الاقتصادية، أو على الأقل التقليل من وطأتها.

المطلب الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي

قبل الشروع في الحديث عن المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، رأيت أنه من الأنسب التذكير باختصار بمفهوم المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي، وبالأخص الرأسمالي، كونه هو الاقتصاد المهيمن على الاقتصاد العالمي اليوم.

المنارة للاستشارات

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية عند الرأسماليين

تتميز طبيعة الإنسان بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى إشباعها وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة، فكلما أشبع الإنسان رغبة تثور رغبات أخرى، وفي المقابل، فان الموارد التي تسمح بإشباع هذه الحاجات والرغبات محدودة، الأمر الذي يتسبب في ظهور ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية.

وتتمثل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي أساسا في مشكل الندرة، أي عدم كفاية الموارد المتاحة لإشباع مختلف حاجات و رغبات الأفراد والمجتمعات[1]

فلو كانت الخيرات الاقتصادية متوفرة وموزعة بشكل يسمح لكل فرد بإشباع حاجاته دون عناء و بالكمية التي يريد، لما وُجدت مشكلة اقتصادية، ولما كانت هناك حاجة للدراسة الاقتصادية، فالهواء مثلا رغم حاجة الإنسان الجد ضرورية إليه فإنه لم يشكل ذات يوم مشكلة للناس لتوفره دون عناء الناس، بينما ندرة الموارد الاقتصادية جعلت الإنسان يعنى بدراسة كيفية إبداعها وتوزيعها لإشباع حاجات الناس، ومن ثم كان علم الاقتصاد.[2]

وتُعرف المشكلة الاقتصادية بأنها: "عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده غير المحدودة والمتزايدة والمتجددة والمتداخلة، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية"[3]

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من هذه العناصر: محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، وهذه الأركان يكاد يتفق عليها علماء الاقتصاد الرأسمالي، كما أنه من المتفق عليه أنه تتميز بصفة العمومية، فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل أنها تواجه كل المجتمعات، مهما كان نظامها الاقتصادي ومهما كانت درجة تقدمها أو تخلفها.

الفرع الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي

من خلال التعريف والمفهوم الذي تطرقنا إليه في السابق، يمكننا استخلاص الأسباب التي تؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية حسب الفكر الرأسمالي:

أولا- لا ناهية الحاجات:

تعرف الحاجة بأنها الشعور بالحرمان و بأنها:" فجوة في كمية أو حجم الإشباع لرغبة معينة، وجب على الإنسان البحث في كيفية سد هذه الفجوة."[4]

المنارة للاستشارات

ويرى الاقتصاديون الغربيون أن الحاجات البشرية لا متناهية ولا حدود لها، فكلما أشبع الفرد حاجة من حاجياته، تولدت لديه حاجة أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية، فبالتالي يبقى الفرد في مشكلة اقتصادية دائمة ومتواصلة، حيث أن حاجاته لا حدود لها مقارنة بموارده.

ثانيا– الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

الموارد الاقتصادية هي كل ما يملكه المجتمع من مواد خام، مواد أولية، مواد نصف مصنعة وعناصر الإنتاج مثل الأرض ورأس المال، وتتميز هذه الموارد حسب الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالندرة النسبية، أي أنها متوفرة لكن ليس بالحجم الكافي الذي يمكن من إشباع كافة حاجات ورغبات المجتمع.

وقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعاً ما ولكنه يعتبر مورداً نادراً إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياساً بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات[5]

ثالثا– الاختيار:

بما أن حجات الإنسان متعددة ومختلفة وغير متناهية، والموارد التي تسمح بإشباع هذه الحاجات محدودة فإن الفرد على وجه الخصوص والمجتمع على وجه العموم مضطر إلى الاختيار، والاختيار هو القيام بالانتقاء من البدائل المحدودة، أي بين الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها، والحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها، لذلك فالمشكلة الاقتصادية تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة[6].

الفرع الثالث: حل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على مجموعة من المبادئ والأسس، والتي يرى أصحابه أنها عبارة عن حلول كفيلة بحل المشكلة الاقتصادية التي كانت ولا تزال تعاني منها الدول والمجتمعات، وتتمثل هذه الحلول التي يقترحها أصحاب الاقتصاد الرأسمالي فيما يلي:

أولا: الملكية الفردية لعوامل الإنتاج:

والتي تعني أنه بإمكان الأفراد كأشخاص طبيعيين أو مؤسسات أن تملك كل أنواع الثروة المادية، وأن القانون يعترف بهذه الملكية من حيث حمايتها

ومراقبتها، لكن هذا المبدأ لا يتناقض مع تملك الدولة لبعض قطاعات الإنتاج الصناعي والخدمات.[7]

المنارة للاستشارات

ويرى أنصار الرأسمالية أن تملك الأفراد لعوامل الإنتاج يسمح بالقضاء على المشكلة الاقتصادية الفردية ابتداءً، ومن تم المشكلة الجماعية، وذلك من خلال النشاط والتبادل الاقتصادي الذي يحدث بين الأفراد، حيث يلبي بعضهم حاجيات البعض الآخر، وهذا ما يؤدي –حسبهم– إلى حل المشكلة الاقتصادية ولو بصفة جزئية.

ثانيا: الحرية الاقتصادية الفردية و المنافسة الحرة

إن من بين السبل لحل المشكلة الاقتصادية في رأي الرأسماليين هو الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، حيث يجب أن يتمتع الفرد بحرية تامة في مزاولة نشاطه الاقتصادي، سواءً كان منتجا أم مستهلكا، وتؤمن الرأسمالية بسياسة "دعه يعمل دعه يمر" التي وضعها الكتاب الكلاسيك ودافعوا عنها بشدة، فالفرد حر في اختيار المهنة وفي تحديد نوع الناتج وفي التنقل، حر في اختيار نوع السلع والخدمات التي يريد استهلاكها[8]، وهو الأمر الذي سيُمكن الفرد بحل مشكلته الاقتصادية.

ويتنافس الأفراد في أثناء مزاولتهم للنشاط الاقتصادي بقصد زيادة رفاهيتهم ودخولهم وإشباع حاجاتهم المتنوعة، وتعد المنافسة الوسيلة الرئيسية لتطوير الإنتاج والمجتمع، وبالتالي الإسهام في حل المشكلة الاقتصادية.

ثالثا: تحقيق الكسب المادي

إن الهدف المباشر من أي نشاط في الاقتصاد الرأسمالي هو تحقيق الكسب المادي في صورة دخل أو ربح، أي أن قرارات الإنتاج تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن حتى ولو كان على حساب الغير، أي أن الحاجات لا يتم إشباعها إلا بقدرة معينة، وإذا لم تتوفر هذه القدرة لا تتحقق الحاجات.[9]

رابعا: التدخل المحدود للدولة في الشؤون الاقتصادية

وهو من أهم مبادئ هذا النظام، حيث يؤكد أنصار النظام الرأسمالي أن الدولة لا ينبغي أن تدخل في الشؤون الاقتصادية، بل تكتفي بدور المراقبة والحفاظ على الأمن وحماية حدود البلاد، والتي يُطلق عليها في هذا النظام بالدولة الحارسة.

المنارة للاستشارات

المطلب الثاني: موقف الاقتصاد الإسلامي من المشكلة الاقتصادية

يختلف موقف الاقتصاد الإسلامي عن موقف الفكر الاقتصادي الوضعي إزاء المشكلة الاقتصادية اختلافا جذريا، سواءً من حيث تحديد طبيعة هذه المشكلة أو من حيث أسلوب حلها، كما سيتضح لنا جليا من خلال هذا المبحث.

تكمن المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي كما رأينا سابقا في التناقض بين الموارد الاقتصادية النادرة و الحاجات الإنسانية المتعددة و المتجددة، فلا تكفي الموارد النادرة نسبيا لإشباع كافة الرغبات الإنسانية، الأمر الذي يستدعي ضرورة الاختيار بين البدائل[10].

أما من منظور إسلامي، فلا يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الموارد النادرة أو الاختيارات البديلة كما يرى الرأسماليون، كما أنها ليست مشكلة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما يعتقد الاشتراكيون، ولكنها مشكلة العمل الصالح المتقن المنتِج الجاد والمستمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي تتسم بالوفرة لا الندرة، قال تعالى: " **وَ إِنْ تَعُدُّوْا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوْهَا**"[11]

وهي كذلك مشكلة قصور في الوسائل المتاحة للإنسان لاستغلال الموارد بما يشبع حاجاته ويطور قدراته، إضافة إلى كسل الإنسان واستسلامه لشهواته الحيوانية، بما يغلب جانبه المادي عن جانبه الروحي، وهي أيضا مشكلة أثرة الأغنياء نتيجة طغيان المال على نفسياتهم، وما ينجم عنه من شح وبخل وسوء توزيع للثروة، عندما تؤول هذه الأخيرة إلى فئة قليلة من المجتمع، فتتسلط بما تملك من ثروة على بقية فئات المجتمع التي تمثل غالبيته.

إن ظلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية، ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي: في سوء التوزيع، ويتجسد كفرانه للنعمة: في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها[12].

وبتعبير آخر، فإن الاقتصاد الإسلامي لا يرد المشكلة الاقتصادية إلى نقص الموارد و بخل الطبيعة، فبسبب سوء استغلاله للموارد والخيرات التي حباه الله بها، ضيع على نفسه فرصة الاستفادة من هذه النعم، وهو الذي يتسبب في المشكلة الاقتصادية[13].

وقد اختلف المختصون في الاقتصاد الإسلامي في حقيقة وجود المشكلة الاقتصادية من عدمها، فذهب فريق منهم إلى نفي وجودها أصلا، فلا يتعرف هذا الفريق بندرة الموارد ولا تعدد الحاجات البشرية، بل هو يعكس ذلك، فالأصل عندهم وفرة الموارد وقلة الحاجات، بينما يرى الفريق الثاني

المنارة للاستشارات

أن هناك أوجه تشابه في كثيرٍ من الجوانب الفنية بين المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي والوضعي ، فالندرة النسبية –حسب رأيهم– حقيقة واقعة وكذلك تعدد الحاجات والرغبات البشرية، لكن بنفس الدرجة التي يصورها الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

المطلب الثالث: مناقشة فكرية و شرعية لمفهوم المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي

سنحاول من خلال هذا المطلب مناقشة الفكر الاقتصادي الرأسمالي في أصل المشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال مناقشة فكرية عقلية مبنية على أدلة ملموسة، ومن تم مناقشة شرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

الفرع الأول: مناقشة فكرية

يرى الرأسماليون أن أصل وجود المشكلة الاقتصادية ناتج عن محاولة الفرد أو المجتمع إشباع حاجاته غير المحدودة والتي لا تقف عند حدود معينة[14]، ويعنون بذلك أن ميول الإنسان ورغباته في التكاثر والتنويع في الاستهلاك مع تطور حضارة المجتمع الذي يعيش فيه وتقدم مدنيته غير محدّدة بسقف إشباع معيّن لا يمكن تجاوزه، مما يجعل تلك الحاجات والرغبات تصطدم مع واقع ندرة الموارد الطبيعية والمنتجة.

وهذا الرأي الرأسمال أي القول أن الحاجات عند الإنسان متجددة ومتعددة فهي غير محدودة، بينما وسائل الإشباع من سلع وخدمات مهما كثرت فهي محدودة باطل، لأنّ الشاهد المحسوس أن الحاجات عند الإنسان تنقسم إلى قسمين :الحاجات الأساسية، والحاجات الكمالية، فحاجات الإنسان الأساسية ثابتة لا تتغير، ولا تزيد ولا تنقص حسب المجتمعات وحسب درجة رقيها وانحطاطها المدني، وهذه الحاجات الأساسية هي التي تتطلب الإشباع الحتمي أي الإشباع الضامن للبقاء، وهي محدودة بل تكاد تكون محصورة في المأكل والملبس والمسكن.

فهل يشقى الإنسان إلا من أجل توفير هذه الحاجات، وهل يسعى البشر في مناكب الأرض إلا من أجل هذه الحاجات، فمهما حصل من تقدّم أو تطور في وسائل المعيشة، ومهما تجددت تلك الوسائل، فإنّ الحاجات الأساسية عند الإنسان تبقى واحدة محدودة غير قابلة للنماء والتطور والتجدّد في جوهرها، لذلك فإن إشباعها لا يولد مشكلة حقيقة، ولا يمكن اعتباره معضلة اقتصادية كما يقولون، أما ازدياد الحاجات والرغبات نتيجة التطور الصناعي والتقدّم المدني فهو واقع لا يمكن نكرانه، إلا أنه يتعلق بالحاجات الكمالية وليس بالحاجات الأساسية، ومما يجب الإشارة إليه هنا، هو الفرق بين الإشباع ونوع مادته، فالمأكل حاجة أساسية، ونوعه لا يؤثر في محدوديته، لأن

المنارة للاستشارات

إشباع الحاجة قد يكون برغيف خبز وقد يكون بغير ذلك، والملبس حاجة أساسية، ونوعه لا يؤثر في طبيعة الحاجة ومحدوديته، لأنّ إشباعها يكون بقميص صوف مرقّع ويكون بقميص حرير.

و يعمل بعض رجال التسويق في الدول الرأسمالية على تنشيط و تحفيز استهلاك السلع لاسيما الكمالية منها من خلال التأثير على المستهلكين بواسطة مختلف الوسائل الترويجية و على رأسهم الدعاية و الإعلان، فيستخدمون وسائل الإعلان الجماهيرية لتكوين صورة مزيفة عن الحياة المادية السعيدة حتى يعمل الناس أكثر و تزيد مشترياتهم لهذه السلع، و بهذا الشكل، نجد أن النظام الرأسمالي يقوم باصطناع احتياجات كاذبة، وهي كماليات وليست ضروريات[15].

بناءً عليه، فإن الخطأ الأساسي الذي وقع فيه علماء الاقتصاد الرأسمالي ومن لفّ لفّهم يكمن في عدم التمييز بين الحاجات الأساسية والحاجات الكمالية، فالحاجات الأساسية اللازمة الإشباع محدودة، وأما الحاجات الكمالية فرغم عدم محدوديتها نسبيا إلا أنها لا تسبّب مشكلة ولا توجد معضلة، لأنّها ليست وسيلة البقاء بالنسبة للإنسان، ويمكن تفاوت الإشباع فيها.

هذا أمر، والأمر الآخر الدال على فساد نظرية المشكلة الاقتصادية الغربية الرأسمالية هو كذبة ما يسمى بمحدودية السلع والخدمات أي وسائل الإشباع، لأن المشاهد المحسوس أن هذه الوسائل كثيرة وفيرة تضيق بها المخازن وتفيض بها الأسواق، فالمصانع المنتجة للغذاء، والألبسة، والمواد الكهربائية وغير ذلك كثيرة تتنافس فيما بينها في كثرة الإنتاج وإغراق الأسواق ببضاعتها، فالمشكلة إذن ليست في ندرة السلع والخدمات كما يقولون بل المشكلة في غير ذلك، وهي تكمن في التوزيع العادل للثروات الموجودة المتوفرة أي توزيع وسائل الإشباع من أموال ومنافع على أفراد الأمة من أجل معالجة الحرمان الذي يصيبهم، ومن أجل إشباع حاجاتهم الأساسية ثم فتح السبل أمامهم لإشباع الحاجات الكمالية، لذلك فالمشكلة ليست مشكلة ندرة بل مشكلة توزيع.

و يظهر ذلك على سبيل المثال في أن الموارد النادرة، و المفروض أن يتجه الجزء الأكبر منها لإنتاج السلع و الخدمات اللازمة لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع دون تمييز، يتوجه الجزء الأكبر منها لإنتاج السلع و الخدمات للطبقات الغنية، و هي منتجات اغلبها كمالية[16].

الفرع الثاني: مناقشة شرعية

إن الإنسان إذا ما أراد النظر في مسألة من المسائل، فعليه أن يحّدد المنظور الذي ينطلق منه في بحث تلك المسألة، وبما أننا نؤمن بالإسلام، ونؤمن بعقيدته وشريعته، فعلينا أن ننطلق منه في بحث شتى القضايا التي تعترضنا.

المنارة للاستشارات

وإذا كان القس مالتوس أو آدم سميث أو ريكاردو يقرّرون ندرة الموارد الطبيعية، فإن الله سبحانه وتعالى خالق الكون بما فيه ومن فيه يكذّب ذلك ويقرّر عكسه، فمن يصدّق المؤمن؟

قال تعالى في سورة إبراهيم (**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الأَنهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ.)** [17]

فالآيات الكريمة تصرّح بأنّ النّعم المبثوثة في هذا الكون الفسيح المسخّر لنا، هي أعظم بكثير من الرغبات والمطالب المحتملة القابلة للزيادة، فإذا كانت النّعم بشهادة الحقّ سبحانه لا تحصى، فهي غير محدودة، وإذا كانت المطالب البشرية بشهادة الحقّ سبحانه مستجابة، فأعطانا من فضله ما نسأل، فأين الندرة إذن التي يتحدث عنها هؤلاء؟

وصدق الله العظيم القائل بعد الإنعام علينا بكل ما نسأل، { **إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ** } فالمشكلة الاقتصادية سببها ظلم الإنسان، بكفرانه النعمة، وباحتكاره وطمعه وتسلّطه ورأسماليته، وبحكام ينهبون ثروات الأمم وينفقونها على الشهوات، وليس سببها الندرة[18].

المطلب الرابع: حل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

إن الاقتصاد الإسلامي المستنبط من القرآن الكريم و السنة النبوية المطهرة

و عمل الصحابة المجمع علية و اجتهادات العلماء قدم لنا طرق وسبل يمكن من خلالها معالجة المشكلة الاقتصادية، وتتلخص هذه السبل والطرق في:

الفرع الأول: ترشيد الإنفاق و الاستهلاك

يقول الله تبارك و تعالى: **(وَ الذِينَ إِذَا أَنْفَقُوْا لَمْ يُسْرِفُوا وَ لَمْ يُقْتِرُوْا وَ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)**[19]

و قال سبحانه: **(وَ لاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَ لاَ تَبْسُطْهَا كُلَ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا)** [20]

ويقول النبي صلى الله عليه و سلم موضحا أن الاعتدال و عدم الإسراف سمة أساسية من سمات المؤمن حتى في مطالبه البيولوجية: (ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة: فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه).[21]

المنارة للاستشارات

إن مراجعة هذه النصوص تكشف أن الإسلام دعا إلى ربط الإنفاق بالاعتدال و العقلانية، فالذي ينفق عليه أن يلتزم بحد الاعتدال في الإنفاق، فلا يسرف و لا يقتر، و لكن عليه أن يلتزم حدا بينهما، فذلك هو الاعتدال المطلوب.[22]

إن الإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة واجبة الإشباع، فيجب على الشخص المسلم أن يقيد ذلك و لا يسترسل في إشباع كل رغباته وميولاته، لأن النفس البشرية بطبيعتها لا تشبع وتتوق إلى الاستهلاك باستمرار.

ودليل ذلك قوله عليه الصلاة و السلام: (لو كان لابن آدم واديان لابتغى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب)[23]

الفرع الثاني: العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المحقق

و تتضمن هذه العدالة توزيع الناتج أو الدخل على وفق معايير مقبولة مثل مدى إسهام الفرد في تكوين هذا الناتج و مدى حاجاته من هذا الدخل ليشبع حاجاته الإنسانية المعتدلة.

و في النظام الاقتصادي الإسلامي نظم فرعية كثيرة للتوزيع من شأنها أن تقلل الفجوة بين الدخول العالية و المنخفضة، حيث تعمل على رفع مستوى الدخول المنخفضة و تحد من ارتفاع الدخول و تركز الثروة لدى فئة قليلة من المجتمع، و قد أمر القرآن الكريم بتوسيع قاعدة توزيع الدخول محذرا من تفاوت الثروات و عدم تداولها بين أفراد المجتمع و ما تؤدي إليه من نتائج اجتماعية و اقتصادية سلبية[24].

قال تعالى: " **مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ القُرَى فَللّهِ وَ لِلْرَسُولِ وَ لِذِي القُرْبَى وَ اليَتَمَى وَ المَسَكِينِ وَ ابْنِ السَبِيلِ كَيْ لَا يَكُوْنَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَ مَا ءَاتَكُمْ الرّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَ اتّقُوا اللهَ إِنّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ**".

الفرع الثالث: الدعوة إلى العمل و الاجتهاد

إن الإسلام يفرض على المسلم و يطالبه بالعمل و الاجتهاد و السعي، و أمره أن يمشي في الأرض و يكتشف خباياها و يستخرج خيراتها و يتمتع بها في حدود الشرع، قال تعالى: " **هَوَ الذَّي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَكِبِهَا وَ كُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَ إِلَيْهِ النُّشُورُ**" [25]

إن العمل هو الأداة و الوسيلة الأولى لمحاربة الفقر و جلب الثروة، و لذلك فإن الإسلام حث عليه و رغب فيه و فتح أبوابه على مصراعيه أمام المسلم و لم يسد في وجهه بابا إلا إذا كان من ورائه ضرر لشخصه أو للمجتمع، سواء كان ضررا ماديا أم معنويا.

المنارة للاستشارات

إن الله تبارك و تعالى لما خلق الخلق ضمن الرزق لجميع مخلوقاته، فقال سبحانه: " **وَ مَا مِنْ دَابّةٍ إِلّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا** "[26]

لكن سنة الله في خلقه اقتضت أن هذه الأرزاق لا تُنال إلا بجهود تبذل و عمل يُؤدى، و قد رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى بعد الصلاة قوما قابعين في المسجد بدعوة التوكل على الله، فعلاهم بدرته و قال كلمته المشهورة: (لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق و يقول: اللهم ارزقني و قد علم أن السماء لا تمطر ذهبا و لا فضة)

و قد بين النبي صلى الله عليه و سلم أن العمل و السعي و الاكتساب ضرب من ضروب الطاعة التي يستحق فاعله ثواب الله و رضاه، لذلك قال عليه الصلاة و السلام: (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة).[27]

إن الإسلام شجع المسلم إذا ضاقت بلده عن تيسير العمل له على الهجرة، و بيّن الله سبحانه و تعالى أن أرضه واسعة، و أن رزقه غير محدود بمكان و لا محصور في جهة، قال تبارك وتعالى: " **وَ آخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ** "[28]

الفرع الرابع: التربية الإسلامية

إن أية معالجة للمشاكل الاقتصادية لا تُدخل في اعتبارها العنصر الإنساني

تُعد محاولة محكوم عليها بالفشل والإخفاق، باعتبار أن الفرد حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو المنتج وهو المستهلك وهو العنصر الأول في الكسب والإنفاق والانجاز، وهو الذي يرسم السياسة العامة والاجتماعية والاقتصادية، فعلى مقدار فهمه ووعيه لمشكلات الجماعة، وعلى مقدار قدرته على العمل والإنتاج يتوقف الشكل النهائي لتطور المجتمع، وعلى هذا فإن الإعداد العقائدي والعلمي والثقافي للإنسان يكون هو المحرك الأول والدعامة الرئيسية لأي بنيان اقتصادي واجتماعي.

وعلى هذا الأساس تهتم التربية الإسلامية بإثارة الحماس و التفاني حتى تصل إلى تكوين ذلك النمط الذي يتقبل نوع هذا العمل، حتى لو اصطدم ذلك بمصالحه الذاتية، طالما أن ذلك يحقق المصلحة العليا التي تنعكس على جميع أفراد المجتمع.

ولبلوغ هذه الدرجة، حرص الإسلام على تكوين أصل من أهم الأصول ألا وهو تكوين الرقابة الذاتية، أي تكوين الإنسان المسلم المسؤول الذي يراعي حدود الله في كل صغيرة و كبيرة بكل قناعة، فإذا تحقق هذا في النفوس واقتنعت به وعملت بهذه القناعة، لم يبق أثر لأي مشكلة [29].

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

تبين لنا من خلال هذا البحث أن تفسير الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية و أسبابها وطرق معالجتها يختلف اختلافا جوهريا عن التفسير المقدم من قبل الاقتصاد الوضعي، وبالأخص الفكر الاقتصادي الرأسمالي، حيث أن الاقتصاد الإسلامي يرجع سبب المشكلة الاقتصادية إلى الإنسان نفسه لا إلى نقص الموارد الطبيعية و الاقتصادية كما نص على ذلك الاقتصاد الرأسمالي.

كما توصلنا في ختام هذا البحث إلى النتائج التالية:

- إن الإسلام يوافق الاقتصاد الرأسمالي من حيث مبدأ وجود المشكلة الاقتصادية، لكنه يختلف معه في أسباب وجود هذه المشكلة.
- بطلان و عدم صحة القول بأن سبب المشكلة الاقتصادية هو ندرة الموارد، كما تبين لنا ذلك من خلال المناقشة الفكرية و الشرعية.
- الأصل في الحاجات الإنسانية أنها قليلة و محدودة، لا عدم ناهيتها كما يروَّج لذلك الاقتصاد الرأسمالي، فالحاجة إلى المأكل و الملبس و المسكن لا تتغير بتغير الزمان و المكان، و إنما طريقة تلبية هذه الحاجة هي التي تختلف.
- تفريق الاقتصاد الإسلامي بين الحاجات و الكماليات، عكس الفكر الاقتصادي الرأسمالي، الأمر الذي دفع هذا الأخير إلى القول بعدم محدودية الحاجات و الرغبات الإنسانية.
- فشل الاقتصاد الوضعي عامة و الرأسمالي خاصة في التعاطي مع المشكلة الاقتصادية و حلّها.
- تركيز الاقتصاد الإسلامي على العنصر البشري في حل المشكلة الاقتصادية، و ذلك من خلال تربية الأفراد و المستهلكين على الاستهلاك العقلاني، و هو الأمر الغائب في الاقتصاد الرأسمالي.

الهوامش

[1]- كامل علاوي كاظم العشلاوي و حسين لطيف كاظم الوحيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 36.

المنارة للاستشارات

[2]- محمود سحنون، الاقتصاد الإسلامي، الوقائع و الأفكار الاقتصادية، دار الفجر للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، 200،ص 9.

[3]- سليمان يعقوب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص40.

[4]- يحه عيسى، مفاهيم في موضوع الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 33.

[5]- معتز عبد الله مسالمة، المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي . . أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق، مشروع تخرج ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، بدون سنة، ص 10.

[6]- وديع طوروس، مبادئ اقتصادية، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010، ص 28.

[7]- علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 77.

[8]- خالد احمد فرحان المشهداني و رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2013، ص 27.

[9]- علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 80

[10]- محمود حسين الوادي و آخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 27.

[11]- سورة إبراهيم، الآية 34

[12]- الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي، الاشتراكي و الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 100.

[13]- رضا صاحب أبو محمد ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 28.

[14]- بتصرف: كامل علاوي كاظم العشلاوي و حسين لطيف كاظم الوحيدي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[15]- فيليب كوتلر و آخرون، التسويق، تطوره، مسؤوليته الاجتماعية، إستراتيجيته، ج1، ترجمة مازن نافع، منشورات دار علاء، دمشق، سوريا، 2002، ص ص 112.

[16]- مركز الاعلام العربي، واقع الاقتصاد المعاصر و تفسيره في اطار الذنوب و العقوبات الربانية، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 28.

[17]-سورة إبراهيم، الآيات 32-33-34.

[18]- معتز عبد الله مسالمة، مرجع سبق ذكره،

[19]- سورة الفرقان، الآية 67.

[20]- سورة الإسراء، الآية 29.

[21]- رواه الإمام أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن

المنارة للاستشارات

[22]- عبد الله عبد الغني غانم، المشكلة الاقتصادية و نظرية الأجور و الأسعار في الإسلام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1987، ص212.

[23]- رواه البخاري و أحمد و الترمذي

[24]- سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص 64.

[25]- سورة الملك، الآية 15.

[26]- سورة هود، الآية[1]

[27] : رواه البخاري في صحيحه.

[28]- سورة المزّمل، الآية 20.

[29]- رشيد حميران، مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 57-59. 6

المنارة للاستشارات